

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 442 - الباب الثالث في بيّان مسائيل تتعلّق بالاجارة .
 وفيه ثلاثة فصول الفصل الاول في بدل الاجارة واصنافه .
 واحواله الاول واصنافه : هي كبيّان المقدار وبيّان الوصف وما
 يليها . والاحوال كالمصّحاحية لصيّر ورته بدل اجارة , والمكان
 الواجب تسليمه فيه وما يليها من الاشياء ايضاً . خلاصة
 الفصل : 1 - ما صلح لأن يكون ثمناً لملّ بيع يصلح لأن يكون
 بدل اجارة . وبعض الاشياء التي لا تصلح لأن تكون ثمناً
 تصلح لأن تكون بدلاً بخلاف البعض الآخر كالجيفة . 2 - إذا
 كان بدل الاجارة نقداً وكان مَوْجُوداً يكون معلوماً
 بالاجارة أمّسا إذا لم يكن مَوْجُوداً في الحاضر يُعلم ببيّان
 مقداره ووصفه . 3 - إذا كان بدل الاجارة من العُرُوض يكون
 معلوماً ببيّان جنسه ونوعه ووصفه ومقداره . 4 - يُسلّم
 بدل الاجارة إذا كان المأجور عقاراً في الممكان الموجود
 فيه وإذا كان عملاً فففي المكان الذي يقوّم فيه الأجير
 بالعمَل . (المادّة 6463) ما صلح أن يكون بدلاً في البيع
 يصلح أن يكون بدلاً في الاجارة ويجوز أن يكون بدلاً في
 الاجارة الشيء الذي لم يصلح أن يكون ثمناً في البيع
 ايضاً . مثلاً ذلك : يجوز أن يُستأجر بستان في مقابلاًة
 رُكوب دابّة أو سكن دار . ما صلح أن يكون بدلاً في البيع
 وهو عجارة عن دين بـمالٍ مثليّ , يصلح أن يكون بدلاً
 اجارة كما يصلح أن يكون بدلاً في الاجارة ما لا يصلح أن
 يكون ثمناً في البيع كالتقديّمات والمنافع التي ليست
 مثليّة . أي أن الممّعة قد عُلّيّه في البيع العيّن , وفي
 الاجارة الممنّعة . العيّن : أصل وبما أن الممنّعة
 تبيعة لذلك الأصل فما صلح لأن يكون بدلاً للعيّن يصلح
 لأن يكون بدلاً ليتابعها (الطّوريّ) . في هذه المادّة
 فقرتان :

